

استقبل المهنيين بمناسبة تعيينه وزيراً لـ «العدل» و«الأوقاف» الشهاب: أنا متفائل بالتعاون بين السلطتين.. والحكومة تسعى لترتيب الأوضاع تمهيداً للإنجاز



الوزير جمال الشهاب متحدثاً خلال استقباله المهنيين (أنور الخندري)

وقصد ان الخبرات القديمة لا يستغنى عنها و«اللي ماله أول ماله تالي»، فانت عندما تريد معالجة أي موضوع حالي يجب معرفة خلفياته والقضية ليست معلومات فقط فالقضية تخص بالأخلاق والتنشئة فيفضل الناس من العهد القديم مفيدون جدا.

وقال ان الأوقاف من أنشط الوزارات ونحن نحتاج الي جودة في الإنتاج فقط فالحركة موجودة ونحن بحاجة الي تقسيم المنتج فساداً كانت هناك مبالغ في الصرف او الدخول في اختصاصات الغير فسنعيد الأمور الي نصابها الصحيح.

وأكد تعاونه مع وسائل الإعلام في الإطار الصحيح فانا لست ممن يقولون «سوف»، مبينا أنه من الطبيعي ان نتحدث الصحافة عن الإنارة ونحن سنعمل على إثارة الأناجيز وإذا كنتم تستشكون من عدم رؤية الإنجاز فحنح لم نأت إلا للإنجاز، ونحرص على إيصال الحقيقة للناس، فالصحافة هي من تطور الناس او تراضيههم. وقال الشهاب ان هناك روحا جديدة وبالنسبة لي كان المهم عندي الروح الجديدة من طرف الحكومة بعد ذلك رأيت روحا جديدة في البرلمان، متمنيا ان تلتقي السلطان على أولويات يعمل عليها الجميع في إطار الخطة العامة وبرنامج العمل الحكومي وأنا شخصيا متفائل وأحسن بأن الجانب الحكومي به مساحه واسعة لإعادة ترتيب الأوضاع تمهيدا للإنجاز لأن الوضع السابق همش كثيرا من الأشياء فلابد من شيء من الترميم الذي يتطلب وقتا ليكون لدينا جهاز قادر على الإنجاز ولنتنظر على الوزراء مبينا ان هناك امورا مرتبطة بين الجهات ما قد يعطل بعض الأمور، مؤكدا وجود ميزان ومعيار.

وقال ان عدم التجديد لبعض القاديين في وزارة الأوقاف مرده شلل أيدي الوزراء في فترة حل المجلس، مؤكدا انه يؤيد الدماء المختلطة وأنا سياسي تعتمد على دمج القديم بالجديد، ولما عينت امورا مرتبطة مساعدنا في وزارة العدل في العام 1993 طلبت من الشؤون الادارية ملفات أقدم الموظفين وعينت 2 منهم مستشارين لي

ودور العدل القضاء بالطلاق من عدمه، اما الدور الحقيقي الاجتماعي فيقع على وزارة الشؤون أما وزارة الأوقاف فوعظية ونحن لا نستطيع معالجة مشاكلنا بالطرق الوعظية بل نحتاج الى أهل اختصاص ومنهج وهذا لا يعني ابتعاد الأوقاف التي تشجع المودة والرحمة.

وقال نحن مع العاملين والموظفين ولكن بحسب العدالة والإنصاف من الطرفين فليس كل ما يطلب يجاب حيث ينبغي ان يكون الطلب مقبولا ومعقولا وهذا محل النظر، فالذي يرى للمدعي يجب ان يبحث مدى قانونية الطلب وعدالته وما هي أصلا طبيعة العمل الذي يقوم به الموظف المطالب، ومشي علشان زوايا الجار يزيدونه، وإنما لابد لكل شيء ان يسير على أسس ومعايير وهذا هو النهج الجديد ومن يطالب بنهج جديد ينبغي ان يعرف انه منحج الانضباطية والمعيارية والعدالة، اما مسألة ارفع صوتك تأخذ فاعتقد ان هذا النهج قديم، وفي تقديري حدود سلطاتي وحتى زملائي الوزراء اننا سنستسير عبر اللوائح فالناس لا تحتاج الي الاشارة إلا عندما يكون هناك انحراف عن اللوائح وأتمنى ان يكون هذا من عناصر النهج الجديد.

وأضاف اننا سننظر في وزارة القانونيين العاملين في وزارة العدل وإذا كان طلبهم مشروعا وسعيا لإعادة ترتيب الأوضاع تمهيدا للإنجاز لأن الوضع السابق همش كثيرا من الأشياء فلابد من شيء من الترميم الذي يتطلب وقتا ليكون لدينا جهاز قادر على الإنجاز ولنتنظر على الوزراء مبينا ان هناك امورا مرتبطة بين الجهات ما قد يعطل بعض الأمور، مؤكدا وجود ميزان ومعيار.

وقال ان عدم التجديد لبعض القاديين في وزارة الأوقاف مرده شلل أيدي الوزراء في فترة حل المجلس، مؤكدا انه يؤيد الدماء المختلطة وأنا سياسي تعتمد على دمج القديم بالجديد، ولما عينت امورا مرتبطة مساعدنا في وزارة العدل في العام 1993 طلبت من الشؤون الادارية ملفات أقدم الموظفين وعينت 2 منهم مستشارين لي

وأضاف الشهاب خلال استقباله المهنيين في وزارة العدل صباح امس ان السلطات في الكويت مستقل بعضها عن بعض ولكنها متعاونة وأي استقلال لا يعني الاستقلال الجامل بل الاستقلال المرن حسب المصطلحات القانونية بمعنى ان هناك تفاعلا بين كل سلطة وأخرى، وأي أطروحة من الشواب او من غيرهم معيارنا في صحتها وعدم صحتها الدستور ومدى دستورتها ثم بعد ذلك نرى مدى ملاءمتها وما هي المصلحة المرجوة منها على الشعب الكويتي والبلد.

وقال الشهاب «انا شخصيا لي رأي في استقلالية القضاء إداريا وماليا، فانا كما أسلفت أبحث عن مدى دستورية المطروح، وقيل ذلك يجب ان نعي ان استقلالية القضاء حكمه وهو الأمر المتوافر لدينا، اما المسائل الادارية والمالية فهي واجب وزارة العدل إذن فلماذا توجد وزارة العدل ان لم تكن داعما للقضاء وإذا كان هناك تقصير فينبغي ان توجه المحاسبة لوزارة العدل اما القضاء فهناك أسس دستورية لكيفية أدائه وأسس دستورية أخرى تفصل في علاقته مع وزارة العدل. وأشار الى بعض القضايا التي يقرها القانون ويطبقها المستشار التنفيذي وليس وزير العدل أي دخل فيها فهذه مسائل قانونية وقضائية القضاء مستقل فيها ووزارة العدل تتخذ ما تؤمر به كما هو حاصل فيما يخص آليات منع السفر، وعن دخول المرأة للقضاء، أكد ان الحكم الأخير الذي صدر لم يصف شيئا وترك الموضوع للسلطة القضائية تسفها، وهي من تسال في ذلك.

وقال ان عدم التجديد لبعض القاديين في وزارة الأوقاف مرده شلل أيدي الوزراء في فترة حل المجلس، مؤكدا انه يؤيد الدماء المختلطة وأنا سياسي تعتمد على دمج القديم بالجديد، ولما عينت امورا مرتبطة مساعدنا في وزارة العدل في العام 1993 طلبت من الشؤون الادارية ملفات أقدم الموظفين وعينت 2 منهم مستشارين لي

وقال ان عدم التجديد لبعض القاديين في وزارة الأوقاف مرده شلل أيدي الوزراء في فترة حل المجلس، مؤكدا انه يؤيد الدماء المختلطة وأنا سياسي تعتمد على دمج القديم بالجديد، ولما عينت امورا مرتبطة مساعدنا في وزارة العدل في العام 1993 طلبت من الشؤون الادارية ملفات أقدم الموظفين وعينت 2 منهم مستشارين لي

أعرب وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية جمال الشهاب عن اعتزازه بثقة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وسمو رئيس الوزراء بإعادة تعيينه بالمنصب الوزاري، مؤكدا أننا نهنئ الشعب الكويتي كاملا بعد ان خرجنا من الأزمة وفي أول طريق التفاهم والتعاون ونحسن عازمون - بإذن الله - على ان نبدأ بنهج جديد من الحكومة والبرلمان ونتمنى ان يكون هناك نهج جديد أيضا من ناحية الشعب فهي مرحلة ملؤها التفاؤل والتعاون والإنجاز.

وأضاف الشهاب خلال استقباله المهنيين في وزارة العدل صباح امس ان السلطات في الكويت مستقل بعضها عن بعض ولكنها متعاونة وأي استقلال لا يعني الاستقلال الجامل بل الاستقلال المرن حسب المصطلحات القانونية بمعنى ان هناك تفاعلا بين كل سلطة وأخرى، وأي أطروحة من الشواب او من غيرهم معيارنا في صحتها وعدم صحتها الدستور ومدى دستورتها ثم بعد ذلك نرى مدى ملاءمتها وما هي المصلحة المرجوة منها على الشعب الكويتي والبلد.

وقال الشهاب «انا شخصيا لي رأي في استقلالية القضاء إداريا وماليا، فانا كما أسلفت أبحث عن مدى دستورية المطروح، وقيل ذلك يجب ان نعي ان استقلالية القضاء حكمه وهو الأمر المتوافر لدينا، اما المسائل الادارية والمالية فهي واجب وزارة العدل إذن فلماذا توجد وزارة العدل ان لم تكن داعما للقضاء وإذا كان هناك تقصير فينبغي ان توجه المحاسبة لوزارة العدل اما القضاء فهناك أسس دستورية لكيفية أدائه وأسس دستورية أخرى تفصل في علاقته مع وزارة العدل. وأشار الى بعض القضايا التي يقرها القانون ويطبقها المستشار التنفيذي وليس وزير العدل أي دخل فيها فهذه مسائل قانونية وقضائية القضاء مستقل فيها ووزارة العدل تتخذ ما تؤمر به كما هو حاصل فيما يخص آليات منع السفر، وعن دخول المرأة للقضاء، أكد ان الحكم الأخير الذي صدر لم يصف شيئا وترك الموضوع للسلطة القضائية تسفها، وهي من تسال في ذلك.

وقال ان عدم التجديد لبعض القاديين في وزارة الأوقاف مرده شلل أيدي الوزراء في فترة حل المجلس، مؤكدا انه يؤيد الدماء المختلطة وأنا سياسي تعتمد على دمج القديم بالجديد، ولما عينت امورا مرتبطة مساعدنا في وزارة العدل في العام 1993 طلبت من الشؤون الادارية ملفات أقدم الموظفين وعينت 2 منهم مستشارين لي

وقال ان عدم التجديد لبعض القاديين في وزارة الأوقاف مرده شلل أيدي الوزراء في فترة حل المجلس، مؤكدا انه يؤيد الدماء المختلطة وأنا سياسي تعتمد على دمج القديم بالجديد، ولما عينت امورا مرتبطة مساعدنا في وزارة العدل في العام 1993 طلبت من الشؤون الادارية ملفات أقدم الموظفين وعينت 2 منهم مستشارين لي



الوزير عبدالعزيز الإبراهيم



الوزير م.سالم الأذينة

خلال تسليمه الحقيبة الوزارية لخلفه الإبراهيم الأذينة: إن لم تكن مشاريع الكهرباء في مقدمة المشاريع التنموية فسيبقى ما عداها مجرد هياكل واقفة

الصحافة صوت الوزارة والرأي العام

بداية غير مشجعة للوزير الجديد للكهرباء عبدالعزيز الإبراهيم مع الصحافة حيث رفض استقبال الصحفيين امس خلال تسلمه منصبه الجديد بعد ان حضر الصحفيون من مختلف الصحف المحلية وانتظروا في قاعة استقبال مكتب الوزير تمهيدا للدخول عليه كما جرت العادة مع جميع الوزراء الذين تعاقبوا على الوزارة في الحكومات المختلفة. فقد بات عرفا لدى الصحفيين التابعين للوزارة وشؤونها التقاء الوزير بعد تسلمه المنصب للتهنئة والتعريف عليهم، وعادة ما يطلب الوزير الجديد منهم اعنائه على تادية واجبه عبر الانتظار لحين انماه بأمر الوزارة قبل ادلائه بالتصريحات الصحافية، الا ان الامر اختلف مع الإبراهيم فالرغم من كونه ابن الوزارة وعالم وخبير بكل ما فيها الا انه رفض حتى لقاء الصحفيين لأداء التحية. الصحفيون يعلمون ان مشاغل كثيرة يا معالي الوزير، وواجباتك أكثر - اعانك الله عليها - ولكن خيمة الوطن تتطلب منا جميعا الكثير كل من موضعه ومكانه، ونحن الصحفيون حمرأة الوزارة. تعتبر صوت الوزارة لدى الرأي العام والعكس صحيح، وندرك ان الاجتهاد والكفاءة في عملنا جميعا مطلوبان وكذلك نحاول قدر الامكان ان نتفنن فن التعامل مع الآخر لذلك سنحاول الا نتعبد ونأمل منك المقابل لان يدا واحدة لا تصفق.



مشعان العتيبي مصافحا الوزير الأذينة



صالح المسلم مع بعض الحضور في استقبال الأذينة



حامد الخالدي مهنئا الوزير الإبراهيم

وختم: «لا يسعنا في هذا المقام إلا توجيه الشكر لجميع موظفي الوزارة الذين عملوا معي كرفيق واحد، طالب منهم العذر والسماح ان كان هناك تقصير من جانبي في حقهم».

دارين العلي

«الجهاز الفني» يعلن فوز تحالف «جي.دي.اف سويتز» بمشروع المرحلة الأولى من محطة الزور الشمالية

بهذا الشأن. وأضاف انه تم عقد جلسة علنية بتاريخ 5 فبراير الجاري لفتح المظاريف المالية وبعد ذلك تم النظر في العطاءات المالية المقدمة من قبل ثلاثة تحالفات تقودها الشركات (مالاكوف) و(جي.دي.اف سويتز) و(موروبيني)، مشيرا الى انه تم تقييم قيمة التعرّف للكهرباء والماء المقدمة لبيع الخدمة في عرض كل من هؤلاء المستثمرين والقيمة المقترحة لشراء السهم في الشركة المساهمة العامة المزمع تأسيسها وفقا لأفضل معايير الجودة الخاصة بهذا الشأن والمعلن عنها بالتفصيل في الشروط المرجعية. وقال انه بناء على ذلك فإن الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية أعلن أن التحالف الذي ترأسه شركة (جي.دي.اف سويتز) هو التحالف الذي حل في المركز الأول ويملكه في المركز الثاني التحالف الذي ترأسه شركة (موروبيني).

وأضاف البيان انه بناء على سببهاش الإجراءات المنصوص عليها في القانون لاسيما المادة (21) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 39 لسنة 2010 من حيث دعوة التحالف المضلل للاتفاق على المرحلة المقبلة بهدف توقيع العقد الخاص بالمشروع وتقديم الكفالة النهائية المطلوبة علما بأنه لا يترتب له أي حق إزاء الجهاز أو أي جهة أخرى تابعة للدولة

وأعلن الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات اليوم فوز التحالف الذي ترأسه شركة (جي.دي.اف سويتز) بالمركز الأول من مشروع المرحلة الأولى من محطة الزور الشمالية لإنتاج وبيع الطاقة الكهربائية تلال في المركز الثاني التحالف الذي ترأسه شركة (موروبيني). وقال الجهاز في بيان صحافي خص به «كونا» انه استكمالا لإجراءات طرح مشروع محطة الزور الشمالية المرحلة الأولى وفقا للقانون رقم 39 لسنة 2010 ولائحة التنفيذية السدي يهدف الى تطوير المرحلة الأولى من محطة الزور الشمالية لإنتاج وبيع الطاقة الكهربائية بسعة لا تقل عن 1500 ميغاواط إضافية إلى 102 مليون غالون إمبراطوري من المياه المحلاة. وأشار البيان الى ان المادة الأولى من القانون رقم 39 لسنة 2010 تنظم الإجراءات التي يتوجب طرح المشروع على أساسها مضيفا ان الفقرة الثانية من المادة عينتها توضح النسبة التي يجب طرحها على القطاع الخاص حيث نصت على انه (تؤسس شركة عامة مساهمة على النحو «نسبة» لا تقل عن 26% من الأسهم تطرح للبيع في مزيدة علنية تشترك فيها الشركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات الأجنبية المتخصصة التي



مباركة للشهاب



النائب محمد الخليفة يقدم تهانبه للوزير الشهاب



الوكيل مطلق القراوي يبارك للوزير الشهاب



وكيل الشؤون محمد الخندري يهنئ الشهاب



حمد المعضادي مصافحا الوزير الشهاب



تهنئة للوزير الشهاب بحضور د.بدر الزمانان